

ما يقرب من 50 ألف مدرسة، وحوالي 71 مليون تلميذ، ووزراء متعاقبون، وجلسات عمل ولجان ومؤتمرات قومية، وعشرات التوصيات والأنظمة البديلة، وما زال ملف التعليم في مصر كما هو يحمل دائماً كلمة أزمة مع كل عنوان أو حوار أو مؤتمر.

ملف التعليم في مصر ملف شديد الخصوصية بقدر ما هو شديد التنوع والضخامة، منظومة رغم قدمها النسبي - ما يقرب من مائتي عام - ما زالت تبحث عن إعادة صياغة، بينما داخلها تتنوع منظومات أصغر مثيرة للحيرة أيضاً.

تعليم يتنوع بين خدمة حكومية يفترض مجانيته تمثل حوالي 90% من المنظومة، وخدمة خاصة مدفوعة المصاريف تتنوع مستوياتها لتصل لعشرات الآلاف وبالعملة الأجنبية في المدارس الدولية.

رقعة واسعة تضم كل درجات ومستويات المصريين، فصول بلا مقاعد يجلس عليها التلاميذ، وفصول شديدة الرفاهية بمدرسين استحضروا خصيصاً من بلادهم لتقديم الخدمة الدولية للتعليم.

مناهج محلية يتم تعديلها بين وقت وآخر ومناهج مستوردة من الخارج، كل حسب نظام التعليم الذي اختاره، والنهائية نظام تعليم أساسي يبحث عن هوية وحل دائم لمشاكله، رغم بعض التطوير الذي شهده خلال السنوات الماضية.

ملف التعليم ما قبل الجامعي في مصر قضايا ضخمة ومشاكل يومية وطموحات دولة تبحث عن التقدم الذي ربما يحدثه جيل ينجح في تلقي خدمة تعليمية متميزة.

قبل حوالي خمسة أشهر جاء لوزارة التعليم - أحد أهم وزارات الخدمات في مصر - وزير جديد كشف، بشكل ربما لم يكن متعمداً، عن سوءات سابقة عبر إجراءات سريعة ومباغثة، كان أهمها إقالة عدد كبير من مستشاري الوزير السابق ثبت تقاضيه أموالاً ضخمة بلا عمل حقيقي، تبعته زيارات ملاحقة ومفاجئة لعدد من المدارس أوضحت الحالة المزرية وغير المنضبطة لبعض المدارس، وما زالت تلك الجولات مستمرة بينما يتساءل المهتمون: هل ستغير تلك الزيارات شيئاً من الواقع؟

تحقيق: حنان حجاج

# التعليم في مصر.. خلطة ملتبسة: حكومي .. ديني .. خاص .. دولي



## التلميذ

### هو الهدف الأساسي

جوانب الإدارة. وبالنسبة لقدرة المؤسسة التعليمية فلا بد أن تكون للمؤسسة خطة تعليمية مستهدفة وواضحة عن المهارات المعرفية التي لا بد أن يكتسبها التلميذ في كل مرحلة تعليمية".

وحول سؤالنا له عن آلية التأكد من توافر هذه الشروط وغيرها لدى الهيئة، وكيف تتم؟.. أجاب: "لدينا فرق من المراجعين المتخصصين يذهبون إلى المدارس التي تتقدم للحصول على الجودة، وتتم عملية فحص دقيقة للمدرسة أو المؤسسة التعليمية بكل مكوناتها من مبان وبشر، فنراجع حالة المبنى وتوفر الخدمات الأساسية به ووسائل الأمان وغيرها، كما نراجع أوراق المدرسين والدورات التي حصلوا عليها وندخل الفصول لتتابع أداءهم بشكل عملي. كل هذا يتم تسجيله بدقة من خلال فرق العمل تلك، ثم يتولى كبار الخبراء بالهيئة مطابقة هذا على المعايير التي وضعتها الهيئة للجودة والاعتماد، وبناء عليه تقبل المؤسسة أو ترفض أو تعطي لها مهلة - غالباً 6 أشهر - لاستيفاء نقاط الضعف لديها".

ثم أضاف: "لقد فشلت أكثر من ثلثي المدارس الحكومية التي تقدمت للحصول على الجودة، وهو ما يعني أن القائمين عليها ربما ظنوا أن المسألة نظرية بحتة، بمعنى استكمال الأوراق واستقبال أعضاء اللجان في المكاتب فقط، ولكن الواقع شيء آخر، فنحن لا نترك شيئاً في المدرسة إلا وتتم مراجعته. لكن ما يجب أن نشير إليه أن نسبة الـ 67% التي لم تعتمد، كان منها 27% تم إرجاء اعتمادها لوجود بعض الملحوظات، بينما ما رفض تماماً الـ 38% الباقية، ولو علمنا أننا نراقب حوالي 40 عنصراً داخل المدرسة لأدركنا أن المسألة ليست سهلة، وأن نسب الـ 33% التي تم اعتمادها تعتبر جيدة وليست ضعيفة كما قد يتخيل البعض".



### د. مجدي قاسم، رئيس الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد:

أكثر من ثلثي المدارس الحكومية التي تقدمت للحصول على الجودة والاعتماد فشلت في ذلك، وكان منها 27% تم إرجاء اعتمادها لوجود بعض الملحوظات، بينما ما رفض تماماً 38%.. ولو علمنا أننا نراقب حوالي 40 عنصراً داخل المدرسة لأدركنا أن المسألة ليست سهلة، وأن نسب الـ 33% التي تم اعتمادها تعتبر جيدة وليست ضعيفة كما قد يتخيل البعض.

آخرين، وهو أمر لا يجب السكوت عليه".

منذ ثلاثة أعوام تقريباً -بالتحديد في نوفمبر عام 2007 - صدر القرار الرئاسي بتشكيل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وهي الهيئة ذات الشخصية الاعتبارية والوضع الاستقلالي، ويتكون مجلس إدارتها من 15 عضواً من كبار خبراء التعليم في مصر، وتقسم قطاعياً حسب نوعية التعليم، فهناك مسئول عن ملف التعليم قبل الجامعي، وآخر عن التعليم الجامعي، وثالث عن التعليم الأزهري. وقد أحدثت الهيئة صدمة بتقريرها الأول الذي أعلنته قبل شهرين، والذي أكدت فيه على لسان رئيسها دكتور مجدي قاسم أن 67% من المدارس الحكومية التي تقدمت للحصول على شهادة الجودة والاعتماد تم رفضها لعدم توافر معايير الجودة بها، وهو ما يعني أن حوالي ثلثي مدارس مصر لا تصلح لتكون مكاناً مناسباً للتعليم.

وحسب دكتور مجدي قاسم -رئيس مجلس إدارة الهيئة- فإن: "لدى الهيئة محوران أساسيان يتم بناء عليهما منح شهادة الجودة من عدمه، أولهما القدرة المؤسسية للمدرسة، وتتعلق بالأساس بالإدارة والإمكانات البشرية والمادية للمؤسسة التعليمية، أما المحور الثاني فهو القدرة التعليمية للمدرسة، ويتم هذا من خلال معايير محددة، فمثلاً ليس دور إدارة المدرسة -كما يبدو لنا عادة- مجرد متابعة حضور وغياب التلاميذ والمدرسين والمراقبة في الامتحانات أو تسليم الكتب المدرسية، بل إن جزءاً من دور الإدارة الأساسي هو التخطيط للمستقبل والتطوير، خاصة فيما يتعلق بالمدرس، الذي هو عصب العملية التعليمية، وتطوير أدائه من خلال دورات تدريبية أو إكسابه مهارات جديدة، وهكذا بالنسبة لباقي



## يحصلون على شهادات

### ..ويجهلون القراءة والكتابة

وفيما يخص نتائج عشرات المؤتمرات والتوصيات بالإضافة لمعايير جودة العملية التعليمية؟.. قال: "لدينا كل هذا، وعقد مؤتمر قومي للتعليم حضره رئيس الجمهورية شخصياً كما أن لدينا هيئة قومية للجودة، كل هذا جميل تماماً ولكن هل تغيرت صيغة التعليم في مصر؟.. وهل تغير حال المدارس؟.. سأضرب مثلاً بسيطاً جداً، هل يمكن تخيل أن كل حوش مدرسة به محول كهرباء، ومع ضيق مساحة الحوش يقف التلاميذ مجاورين لهذا المحول وهذا مناف تماماً لكل التقارير التي وضعت للأمن في معايير جودة المدارس، بينما لدينا هيئة ضخمة متخصصة في الأبنية التعليمية، لكن المسألة أكبر بكثير مما تقدمه الدولة من ميزانيات، ولا يمكن ملاحظة الأعداد المتزايدة من التلاميذ الجدد بعدد مناسب من المدارس، وتحدث بالتالي أزمة التكدس الرهيبة داخل الفصول، ولا يمكن أن يتخيل أحد أن يستوعب تلميذ في فصل به 90 طالباً شيئاً".

ويضيف: "المدارس الخاصة للأسف أصبحت القادرة على أن تقدم منظومة تعليمية ناجحة نسبياً، ولكنها مدفوعة الأجر وغير آمنة، خاصة ونحن نتحدث عن مدارس دولية، مما يحدث حالة من التعريب الشديد للتلاميذ الصغار. وعندما نتحدث عن التعليم الأساسي وقبل الجامعي يجب أن نعرف أنه أخطر كثيراً من التعليم الجامعي، لأنه يشكل هوية وضمير الإنسان ولا يعلم فقط، هذه المرحلة شديدة الخطورة جداً وفي كل الدول المتقدمة تتولى الدولة التعليم قبل الجامعي بالكامل، وشيء خطير للغاية أن أجد مدارس متنوعة الجنسية ومدارس متعددة الهوية تتعامل مع تلاميذ صغار، وهو ما يعني أن الدولة تتخلى عن دورها ببساطة شديدة وكأنها تريد إلقاء العبء على

### د. محمد عبد الظاهر الطيب، العميد السابق لكلية التربية:

أعتقد أننا ربما نكون الدولة الوحيدة في العالم التي تقدم كل منظومات التعليم المختلفة: حكومي وخاص ودولي وحتى تعليم ديني تقوم به مؤسسات لها طابع ديني صرف كالجمعيات المسيحية والإسلامية.. ويأتالي فلا وجود لخطة أو هدف قومي للتعليم قبل الجامعي.

الواقع يقول إن في مصر حوالي 50 ألف مدرسة حكومية المفترض أن تغطي خدماتها حوالي 16 مليون تلميذ في مرحلة التعليم قبل الجامعي، وحوالي سبعة آلاف مدرسة خاصة مملوكة لأفراد أو جمعيات تستوعب حوالي مليون وأربعمائة ألف تلميذ، بينما يوجد عدد غير محدد إحصائياً من المدارس الدولية، وهي الموضة التي انتشرت خلال السنوات العشر الماضية، تتنوع بين المدارس الأمريكية والبريطانية والألمانية والكندية والفرنسية، وكان آخر ما ظهر من تلك المدارس مدرسة تركية. هذا الخليط يراه دكتور محمد عبد الظاهر الطيب -العميد السابق لكلية التربية، خبير التعليم، عضو لجنة السياسات بالحزب الوطني- خير تعبير عن أزمة التعليم في مصر، التي تسير منذ سنوات بلا منظومة واحدة تحكمها وبلا هدف أو سياسة واحدة، ويستطرد: "أعتقد أننا ربما نكون الدولة الوحيدة في العالم التي تقدم كل منظومات التعليم المختلفة: حكومي وخاص ودولي وحتى تعليم ديني تقوم به مؤسسات لها طابع ديني صرف كالجمعيات المسيحية والإسلامية، وبالتالي فوجود خطة أو هدف قومي للتعليم قبل الجامعي -الذي من المفترض أنه لا يقدم المعلومة فقط بل يشكل الهوية أيضاً- لا وجود لها مهما حاولنا أن نتحايل على هذا بالإعلان عن مؤتمرات أو أهداف أو رؤى للتعليم".

ويضيف: "الدولة تخصص أكثر من ثلاثين مليار جنيه -حسب آخر ميزانية للتعليم قبل الجامعي- يذهب أكثر من 85% منها مرتبات وأجور للعاملين، والباقي ينفق على العملية التعليمية نفسها، من كتب ومبان وأنشطة، والنتيجة مدارس لا توفر الحد الأدنى من التعليم المطلوب، وتلاميذ لا يتعلمون شيئاً يحصلون على شهادات دراسية ويجهلون القراءة والكتابة".



## بديلا عن الدولة

من 1500 جنيه، والمدارس الباقية تزيد مصروفاتها على هذا بنسب متفاوتة، ورغم ذلك نحن حققنا جودة أعلى من المدارس الحكومية التي تقول الوزارة إنها تتفوق فيها على التلميذ حوالي 3250 جنيهاً، وهو رقم لا يوازي ما يتلقاه التلميذ من خدمة. ونحن نفكر جدياً في التقدم باقتراح لمجلس الشعب عبر لجنة التعليم به، نتولى نحن بموجب هذا الاقتراح تقديم خدمة التعليم بديلاً عن الدولة، على أن تدفع لنا الدولة تلك التكلفة، لكن طبقاً لمنظومتنا نحن كتعليم خاص.

هنا، كان لابد من السؤال: وما الذي سيختلف؟.. ولماذا تتجحون أنتم بينما تفشل وزارة التعليم؟.. فكانت الإجابة: وزارة التعليم لديها نظام إداري متضخم ومدرسون لا يعملون ويتقاضون مرتبات تلتهم مع المستشارين والإداريين أكثر من 80% من ميزانية التعليم، كما أن الإدارة في القطاع الخاص مختلفة بدءاً من اختيار المدرس وصولاً لتأهيله، كما أن الإثابة والعقاب شديد الإحكام. ونسعى لتحقيق الجودة رغم أن التقدم لها يكلفنا الآن أكثر من خمسين ألف جنيه، ورغم ذلك فإقبال المدارس الخاصة عليها أكثر، والتقارير الأخير لهيئة الجودة يؤكد ذلك.

نحن نقدم خدمة توفر للتلميذ بداية المناخ الصحي والآدمي للتعليم في المبنى والخدمات الأخرى كالأنشطة والفصول وحتى الكثافة المعقولة والتي تختلف حسب مستوى المدرسة، وبالتأكيد مواد تعليمية أعلى خاصة في اللغات الأجنبية، وبعض المدارس تعطي لغة ثالثة وهذا من شأنه إكساب التلاميذ مهارات علمية أكثر، بخلاف أجهزة الكمبيوتر والمدرسين الأكفاء. ولولا إدراك الأهالي جودة ما تقدمه لما أقبولوا علينا.



### المستشار المنذوه الحسيني -رئيس رابطة المدارس الخاصة:

نفكر جدياً في التقدم باقتراح لمجلس الشعب نتولى نحن بموجبه تقديم خدمة التعليم بديلاً عن الدولة، على أن تدفع لنا الدولة تلك التكلفة، لكن طبقاً لمنظومتنا نحن كتعليم خاص.. وهذا الاقتراح يستند إلى قانون مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الحكومية الذي تم إقراره مؤخراً في مجلس الشعب.

يتقاضون مرتبات تلتهم بدورها حوالي نصف ميزانية التعليم الرسمي، ولكنها رغم ذلك مرتبات لا تكفي حياتهم فيلجئون للدروس.

المسألة شديدة التعقيد، فنحن غير قادرين على إلغاء المجانية وبالتالي يصبح الأهالي مطالبين بدفع ما يدفعونه لأولادهم في الدروس كمصروفات نضمن بها توفير تعليم محترم، لأن ذلك يعني تغيير الدستور. كما يجب أن نسعى للاستماع إلى المدرسين لنعرف بشكل واضح كيف يمكن أن يكون المدرس جزءاً من حل مشاكل العملية التعليمية، بدلاً من أن يكون جزءاً من المشكلة.

منظومة التعليم الخاص في مصر، والتي بدأت تتوسع بخطى بطيئة نسبياً في الثمانينيات وبعد حوالي ربع قرن ما زالت دائماً في موضع الاتهام، رغم أنها تستند إلى تاريخ قديم في منظومة التعليم المصري. وفي الوقت نفسه باتت هي الحل العملي لمئات الألوف من الأسر التي تبحث عن تعليم يوفر لأبنائها الحد المقبول من المعرفة وربما الآدمية. رسمياً تسجل رابطة أصحاب المدارس الخاصة حوالي 7500 مدرسة تضم حوالي مليون وأربعمائة ألف تلميذ..

عندما سألنا المستشار المنذوه الحسيني -رئيس رابطة المدارس الخاصة- لماذا مازال الكثيرون ينظرون للتعليم الخاص باعتباره نوعاً من البزنس المربح ليس إلا؟.. كانت إجابته: "التعليم خدمة سواء كانت مجانية أو مدفوعة الأجر، وتحقيق ربح منها أمر طبيعي لكي تتمكن من الاستمرار في تقديمها. ولكن التعليم الخاص في مصر له ملامحه المميزة، فأكثر من 60% من مدارسنا الخاصة مصروفاتها أقل



## الأجور تلتهم الميزانية

"يجب أن نعترف أننا لا نقدم للتعليم ما يجب أن يحصل عليه من ميزانية الدولة، باعتباره الدعامة الأساسية لأية عملية تنمية. وتعتبر نسبة الـ 10% التي تقدم للتعليم من إجمالي ميزانية الدولة رقماً هزلياً مقارنة بأهمية التعليم، فكيف يمكن أن تكفي 37 مليار جنيه أكثر من 17 مليون تلميذ في المدارس الحكومية والأزهرية، تلتهم الأجور 85% منها.. أي أن ما ينفق على كل تلميذ مصري حوالي 650 جنيهاً فقط، بينما في الدول المتقدمة يصل الرقم في المتوسط إلى 4 آلاف دولار".

وعن أزمة الدروس الخصوصية، خاصة بعد أن ترددت أرقام ضخمة عن حجم ما يدفع لها، وهل هناك نية لمزيد من التشدد عبر مجلس الشعب للحد من تلك الظاهرة؟.. قال د. الفيومي: لدينا قانون يجرم الدروس الخصوصية لكنه لا يطبق ولا يستطيع أن أطالب بمزيد من التشريعات، لأن المطلوب الحقيقي هنا هو تغيير نظام التعليم بالكامل، فالوضع لم يعد يتحمل المزيد من محاولات الترقيع الجزئي. فالكارثة الحقيقية في تلك الدروس أنها أفسدت ما تبقى من النظام التعليمي في مصر، وأصبحت نظاماً موازياً يلهتهم ميزانية تكاد تقترب من ميزانية الوزارة، ومنذ عامين أو أكثر كان الرقم قد وصل إلى 17 مليار جنيه تدفع للدروس الخصوصية سنوياً، والبعض يؤكد أنها وصلت إلى 25 ملياراً تذهب لجيوب المدرسين الذين من المفترض أنهم



### الدكتور سيد الفيومي، وكيل لجنة التعليم بمجلس الشعب:

نسبة الـ 10% التي تقدم للتعليم من إجمالي ميزانية الدولة تعد رقماً هزلياً، فكيف يمكن أن تكفي 37 مليار جنيه أكثر من 17 مليون تلميذ في المدارس الحكومية والأزهرية، تلتهم الأجور 85% منها.. أي أن ما ينفق على كل تلميذ مصري حوالي 650 جنيهاً فقط، بينما في الدول المتقدمة يصل الرقم في المتوسط إلى 4 آلاف دولار.

وحول ما يقال عن إن بعض طلاب المرحلة الإعدادية لا يجيدون أحياناً القراءة والكتابة، سألناه: كيف يمكن أن نراقب جودة مبان ومهارات مدرس والتلميذ أمي؟.. فأجاب: للأسف هذا موجود في بعض المدارس، ولذلك فقد وضعنا ضمن شروط الحصول على الجودة إجراء اختبارات القراءة والكتابة للتلاميذ، ولن نتجح مدرسة مهما كان لديها من إمكانيات، إذا فشل تلاميذها في هذا الاختبار، فالتلميذ هو الهدف الأساسي للعملية التعليمية بأكملها. ونحن نعترف بوجود مشكلة في التعليم، وهو أمر تواجهه الدولة وتحاول معالجته، والهيئة نفسها جزء من تلك المواجهة ومحاولة الحل".

لجنة التعليم بمجلس الشعب المصري واحدة من أنشط لجان المجلس وأثقلها همماً، تخرج منها عادة القضايا التي تحرك المياه الراكدة والتقارير التي تثير الرأي العام. وكان أهمها في بداية هذا العام، ومع تولي وزير التعليم الجديد أحمد زكي بدر منصبه، ما يتعلق بملف المستشارين الذين كانوا يعملون مع الوزير السابق ويتقاضون مبالغ طائلة، فقد أشار التقرير وقتها إلى أن هذه المبالغ تخطت حاجز الخمسين مليون جنيه في أحد المشروعات الممولة من البنك الدولي فقط، مما أثار الكثير من اللغط عن الوزارة التي تشكو ضعف إمكانياتها، لدرجة العجز أحياناً عن توفير مقعد لبعض التلاميذ بينما تقدم المرتبات المجزية لمستشارين لا أحد يعرف ماذا يفعلون، وما الذي طوره ليحصلوا على تلك المكافآت؟.. وهو الأمر الذي ربما دفع الوزير الجديد وقتها للتخلص من أغلب هؤلاء القادمين من خارج الوزارة، ولكن هذا لم يصلح من حال التعليم شيئاً كما صرح لنا بذلك الدكتور سيد الفيومي -وكيل لجنة التعليم بمجلس الشعب، الأستاذ الجامعي- الذي أضاف: